الملخص

تسعى هذه الدراسة وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي المقارن إلى البحث في دور الرقابة على دستورية القوانين ورقابة القضاء الإداري (رقابة المشروعية) في حماية الحقوق والحريات العامة من خلال ثلاثة فصول اشتملت عليها الدراسة، حيث يستعرض الفصل الأول مصادر الحقوق والحريات العامة وعلاقة القواعد الدولية لحقوق الإنسان بالأحكام القضائية الوطنية، مع استقراء الخلفية التاريخية للحقوق والحريات العامة في النظام الدستوري الفلسطيني.

ويعمد الفصل الثاني إلى دراسة الدور الذي يقوم به القضاء الدستوري في حماية الحقوق والحريّات العامة، ويتأتى ذلك ببيان ماهية الرقابة على دستورية القوانين ومفهومها وشرعيتها ونطاق إعمالها وتطورها التاريخي في الأنظمة الدستورية المقارنة والصراع الجدلي الدائر حولها، مع البحث في طبيعة الرقابة على دستورية القوانين في فلسطين، واستعراض تطبيقات القضاء الدستوري الفلسطيني والمقارن في الأحكام المتصلة بالحقوق والحريات العامة التي أصدرتها المحكمة العليا الفلسطينية بصفتها الدستورية، والمحاكم الدستورية في الأنظمة القضائية المقارنة، لاسيما المحكمة العليا الأمريكية والمحكمة الدستورية في جنوب إفريقيا والمحكمة الدستورية العليا في مصر وعدد من المحاكم في الدول الأور بية.

ويستعرض الفصل الثالث دور القضاء الإداري في حماية الحقوق والحريّات العامة، ويتأتى ذلك باستعراض الإطار النظري ودراسة الطبيعة التنظيمية والموضوعية للقضاء الإداري الفلسطيني على ضوء تجربة الأنظمة القضائية المقارنة، وتحليل تطبيقات القضاء الإداري بما يشتمل على دراسة أحكام محكمة العدل العليا الفلسطينية، وقراءة ذلك مع دور القضاء الإداري المقارن في حماية الحقوق والحريات العامة، لاسيما قضاء مجلس الدولة الفرنسي والقضاء الإداري المصري والأردني.

ويَخلُص الباحث إلى عدة نتائج منها أنّ القضاء الدستوري الفلسطيني لا زال حديث التجربة في إسباغ الحماية القضائية المأمولة على الحقوق الحريات العامة، ذلك أنّ قضاء المحكمة العليا بصفتها الدستورية عمد إلى ردّ أغلب الطعون الدستورية المرتبطة بالحقوق والحريات العامة لأسباب شكلية تتصل بمفهوم المصلحة والصفة، حيث عالجت المحكمة العليا مسألتي الصفة والمصلحة في أحكامها من منظور أقرب للدعوى المدنية منها للدعوى الدستورية التي تستهدف بالأساس حماية الشرعية الدستورية، ولا تستهدف الترضية القضائية، في حين لعب القضاء الإداري الفلسطيني دورا بالغ الأهمية في حماية الحقوق والحريات العامة، من خلال الولوج إلى مكامن النصوص الدستورية، وإسقاطها في أحكامه على نحو فرض إلى حد بعيد رقابة قضائية جادة وإن كانت ليست بالقدر الكافي، الأمر الذي يتطلب إجراء تعديلات جوهرية على البنية التنظيمية والموضوعية للقضاء الإداري الفلسطيني.